بسم الله الرحمن الرحيم

علـوم اللغـة

دراسات علمية مُحكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتاب دورى

مج ١٠ ، ع ١ ٢٠٠٧

© حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أى قسم من أقسامه ، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو اختزانه في أى شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بإذن كتابى من الناشر .

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيهًا مصريا	(داخل جمهورية مصر العربية)
٨٠ دولارا أمريكيا	(خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيهًا مصريا	(داخل جمهورية مصر العربية)
٢٠ دولارا أمريكيا	(خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث	الصفحة
في المصطلح اللغوى عند الدكتور تمام حسان د. عبد الرحمن حسن العارف	٩-٤٤
التوجيهات اللغوية لابن هشام اللخمى د. مجدى إبراهيم يوسف	٤٥-١٢٤
أشباه النفى ماهيتها ومسائلها (دراسة نحوية تحليلية) د. أسماء بنت محمد العساف	١٢٥-١٥٩
تداوليات الخطاب وضوابط الرواية والتلقى د. محروس محمد إبراهيم على	١٦١-١٩٧
الإعـــراب والمعنـــى د. محمد بن حماد القرشى	١٩٩-٢٤٠
ألفاظ ألوان الغنم فى الغريب المصنف والمخصص د. جمعان بن ناجى السلمى	٢٤١-٣٠٣
قضايا البحث فى الألفاظ العربية (فى اللغة القازاقية) أ. د. شمس الدين كريم	٣٠٥-٣١١

أشباه النفي
ماهيتها ومسائلها
"دراسة نحوية تحليلية"

د/ أسماء بنت محمّد بن عسّاف العسّاف
استاذ النحو والصرف المساعد
كلية التربية – الأقسام الأدبية

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، وبعد .

فإنّ التشابه في النحو ظاهرة معروفة ، إذ هو علة الحمل و بذرة القياس ، وهو باب واسع في العربية ، بنيت عليه الأحكام وقُعّدت القواعد ، و لولاه ما اتسعت رقعة اللغة وتعدّدت ألفاظها وتراكيبها . وللتشابه أثر اخر ، إذ يجمع بين الحرفين شبه مشترك ، يكون مدعاة لاتفاقهما في حكم معيّن لمسألة بعينها ، و يلتقي المعنى مع المعنى فيجريان في مجرىً واحد يؤول بهما لحكم متفق ، ولم يكن شبههما مدعاة لأولوية أحدهما على الأخر ممّا يستدعي الحمل ، بل اشتراكهما في الحكم على حد سواء.

ولعلّ (ما يشبه النفي) من أبرز ما ظهر في النحو ، إذ جرى اصطلاح النحويين على الإجمال بعد النفي بقولهم "و شبهه" مريدين قربنبه النهي و الاستفهام ، و من هنا كانت فكرة البحث بتتبع تلك المسائل التي تشارك فيها الاثنان أو أحدهما مع النفي .

و قد حظيت حروف النفي والنهي و الاستفهام باهتمام المتقدمين والمتاخرين ، غير أن الالتفات إلى (شبيه النفي) لم يحظ بتلك العناية و هذا الجمع ، فضلاً عن أنّه من المعاني التي تخترق كل باب ، وتؤثر أيّما تاثير في الأحكام النحوية ، وانظر إليها في الاستثناء مثلاً كيف تُجيز في المستثنى أن يخرج عن حكمه ويصير تابعاً !

وقد قامت هذه الدراسة على الجمع بين النظيرين قاصدة إلى بيان العلاقة بين المتشابهات، متعقبة مسائلها و أحكامها رغم تناثرها و تفرقها على أسس تحليلية .

وجاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث ، وقف التمهيد على ماهية شبيه النفي وبيان علاقتها و أدواتها، و كان المبحث الأول بعنوان (النهي و الاستفهام) ، شاملاً المسائل التي دار الثلاثة في رحاها ، و اختص كل واحد من الثاني و الثالث بأحدهما ، وتحت كل مبحث عولجت مسائل الباب .

والله اسال أن أكون قد وُفقت لتقديم عمل أخدم به هذه اللغة الشريفة التي فاقت أسرارها قدراتنا ، و أن يجد فيه الباحث مبتغاه على ما فيه من قصور وفوات ، و أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وصلى الله على نبينا محمد و على اله وصحبه أجمعين .

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، وبعد .

فإنّ التشابه في النحو ظاهرة معروفة ، إذ هو علة الحمل و بذرة القياس ، وهو باب واسع في العربية ، بنيت عليه الأحكام وقُعّدت القواعد ، و لولاه ما اتسعت رقعة اللغة وتعدّدت ألفاظها وتراكيبها . وللتشابه أثر آخر ، إذ يجمع بين الحرفين شبه مشترك ، يكون مدعاة لاتفاقهما في حكم معيّن لمسألة بعينها ، و يلتقي المعنى مع المعنى فيجريان في مجرىً واحد يؤول بهما لحكم متفق ، ولم يكن شبههما مدعاة لأولوية أحدهما على الآخر ممّا يستدعي الحمل ، بل اشتراكهما في الحكم على حد سواء.

ولعلّ (ما يشبه النفي) من أبرز ما ظهر في النحو ، إذ جرى اصطلاح النحويين على الإجمال بعد النفي بقولهم "و شبهه" مريدين قرينيه النهي و الاستفهام ، و من هنا كانت فكرة البحث بتتبع تلك المسائل التي تشارك فيها الاثنان أو أحدهما مع النفي .

و قد حظيت حروف النفي والنهي و الاستفهام باهتمام المتقدمين والمتأخرين ، غير أن الالتفات إلى (شبيه النفي) لم يحظ بتلك العناية و هذا الجمع ، فضلاً عن أنه من المعاني التي تخترق كل باب ، وتؤثر أيّما تأثير في الأحكام النحوية ، وانظر إليها في الاستثناء مثلاً كيف تُجيز في المستثنى أن يخرج عن حكمه ويصير تابعاً !

وقد قامت هذه الدراسة على الجمع بين النظيرين قاصدة إلى بيان العلاقة بين المتشابهات، متعقبة مسائلها و أحكامها رغم تناثرها و تفرقها على أسس تحليلية .

وجاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث ، وقف التمهيد على ماهية شبيه النفي وبيان علاقتها و أدواتها، و كان المبحث الأول بعنوان (النهي و الاستفهام) ، شاملاً المسائل التي دار الثلاثة في رحاها ، و اختص كل واحد من الثاني و الثالث بأحدهما ، وتحت كل مبحث عولجت مسائل الباب .

والله أسأل أن أكون قد وُفقت لتقديم عمل أخدم به هذه اللغة الشريفة التي فاقت أسرارها قدراتنا ، و أن يجد فيه الباحث مبتغاه على ما فيه من قصور وفوات ، و أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وصلى الله على نبينا محمد و على آله وصحبه أجمعين .

التمهيد

"شبيه النفي ماهيته و علاقته"

درج النحويّون – عند توافق حكم النفي و النهي و الاستفهام – أن يجملوا بقولهم : "النفي و شبهه" يعنون به قرينيه ، و ذلك عند وقوع أمر أو و جوب حكم لاشتراط سبقه بالنفي و شبهه ، دونما نصّ على الشبيهين اعتمادا على (العلم بهما) . وخذ أمثلة على ذلك من نصوص النحويين :

يقول ابن مالك : " لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يختص أو يسبقه نفي أو شبهه"[1] و " و أمّا جر الفاعل بـ "من" فكثير ، لكن بشرط أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه"[2] .

و يقول ابن الناظم : " و إن كان الاستثناء متصلاً بعد نفي أو شبهه ، و المستثنى متقدم على المستثنى منه ... امتنع جعل المستثنى بدلاً"[3] .

و يقول المرادي : "و إنما تكون نسقاً بعد النفي ، و ما جرى مجراه"[4] .

و قد صرّح بعضهم بتفسير الشبيه ؛ قال ابن الناظم : " أو ما يشبه النفي ، وهو النهى والاستفهام"[5] .

و قال أبو حيان : " أو يسبقه نفي ... أو شبه نفي ، وهو النهي... والاستفهام"[6] ، و قال السيوطي : " شرطها تقدّم نفي أو شبهه ؛ و هو النهي والدعاء"[7] .

أو بالنّص على المشابهة ، كقول ابن مالك : " دخلت على الخبر بعد "هل" لكون "هل" تشبه النافي"[8] .

وللنفي أدوات ؛ أفعال كـ "ليس" و حروف كـ "لم" و "لما" و "لن" و "إن" و "ما" و"لا" ، و للنهي حرفه وهو "لا" ، و للاستفهام أدواته ، حروف كـ "الهمزة" و "هل" ، و أسماء كـ "من" و "ما" و "أين" و "متى" و "أيان" و "كيف" .

و يحسن بنا أن نقف لبيان أوجه المشابهة بين النفي والنهي و كذا الاستفهام .

فثمة جامع معنوي و آخر لفظي ؛ فالمعنى و هو خلاف المثبت يلفّ الاثنين ، و يعبّر عنه النحويون بـ "غير الموجب"[9] ، قال أبو حيان " و غير الواجب عندهم هو النفي والنهي

---

(١) شرح التسهيل ٣٣١/٢ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٥٧٨/٢ – ٥٧٩ .
(٣) شرح ابن الناظم ٢٩٨ .
(٤) الجنى ٢٣٧ .
(٥) شرح ابن الناظم ٢٩٤ .
(٦) الارتشاف ١٥٧٧/٣ .
(٧) الهمع ٦٥/٢ .
(٨) شرح الكافية الشافية ٤٣٧/١ .
(٩) انظر : التخمير ٤٥٥/١ .

و الاستفهام"[1] ، و قال المرادي " فنعني بغير الموجب النفي ... والنهى ... والاستفهام"[2] وقال الصيمري " لأنّ الاستفهام غير موجب أيضا ، فهو يجري مجرى النفي"[3] .

ثم تتفق الألفاظ ؛ فهذا حرف النهي "لا" يشبه كثيرا من أدوات النفي ، كـ "من" و "ما" و "لم" و "إن" ، إذ هما على حرفين ساكن ثانيهما ، بل إنه يتفق مع ما ثانيه ألف منها ، و يطابق تماما في الصورة حرفا نافيا هو "لا" .

وكذا بالنسبة لأدوات الاستفهام التي تشابه النفي في عدّتها ثنائية و ثلاثية و حركاتها وسكونها ، ثم يقع تماثل صوريّ تامّ بين ألفاظهما كـ "ما" .

وكذلك يتشابه النفي و قرينيه في الأسلوب ؛ إذ هي من أساليب الإنشاء ، و في الاستعمال أيضا ؛ فهي ممّا يكثر في لسان العرب لخفتها ، و تعدّ في الأجوبة التي بلغت في عدّة النحويين ثمانية على الأرجح[4] .

ويكاد الاستفهام يقترب من النفي كثيرا ، فيتداخل معه معنىً إذا أشبع معنى الإنكار ، فيأتي مرادا به النفي ، فيحقق معه شبها معنويا كبيرا و هذا كثير فيه[5] ، يقول صدر الأفاضل : " الاستفهام يجري مجرى النفي ، و ذلك إذا كان إنكارا"[6] . و شاهده (فاستفتهم ألربك البنات و لهم البنون)[7] و هو كثير في القرآن .

بل قد يتجوز بعضهم ، فيطلق النفي على النهي و الاستفهام ، و خذ مثالا على ذلك من نصوص القرافي التي يفشو فيها هذا الاستعمال ، يقول في الكلام على قول الله تعالى (ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إنّ الهدى هدى الله أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم)[8] : "وأمّا دخول (أحد) هنا و إن كان الكلام موجبا فبسبب النفي الواقع في أوّل الآية في قوله تعالى (لا تؤمنوا)"[9] . و غيرهما كثير .

---

(١) الارتشاف ١٧٢٣/٤ .
(٢) الجنى ٣١٧ .
(٣) التبصرة ٣٧٥/١ .
(٤) انظر مثلا : التبصرة ٣٩٩/١ .
(٥) انظر : أمالي ابن الشجري ٤٠٧/١ ، التخمير ٢٩١/١ .
(٦) التخمير ٢٩١/١ .
(٧) ١٤٩/ الصافات .
(٨) ٧٣/ آل عمران .
(٩) الاستغناء ٢٥٠ .

المبحث الأول

النهي والاستفهام

يختصّ النفي و ما أشبهه من نهي و استفهام بأحكام نحويّة تتعلق بالتراكيب التي تجري في سياقها ، إذ تنفرد بوقوع أسلوب لا يكون إلا معها ، و هو (الاستثناء المفرّغ) ، و كذا تجيز إلغاء عمل الأداة ، فتغيّر الحكم النحوي ، و ذلك عند وقوع الاستثناء التامّ بعدها ، إذ يجوز فيه أن يخرج من النصب على الاستثناء إلى الإعراب تابعا بعد إلغاء عمل "إلا" ، و تقع الزوائد بعدها ، و ذلك بزيادة حرف الجرّ "من" ، وقد يسوّغ لعمل ، كما في رفع أفعل التفضيل للظاهر فيما يراه ابن مالك.
كما يسوّغ النفي و شبهه مع ما سواه من المسوّغات لمخالفة حال ، كما في مجيء الحال من النكرة بدل المعرفة ، و كذا يشترك الثلاثة مع باقي الأساليب المعدودة في الأجوبة لتضمر عاملاً على سبيل الوجوب ، وهو "أن" الناصبة للمضارع بعد حرفين هما "فاء السببية" و "واو المعية" .
و كذلك توجب الربط بالحرف بين الجملة التي تقع في سياق النفي و شبهه و غيرها والعامل قبلها ، و ذلك بوجوب ربط جملة جواب الشرط الواقعة بعده بـ "الفاء".
وفيما يلي المسائل مع عرض وتحليل[1] :

وقوع أسلوب

١ـ الاستثناء المفرغ :

يتفق النهي والاستفهام مع النفي في أنّ الاستثناء المفرغ يقع في سياقهما .
و التفريغ في الاستثناء هو " أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء ، و ذلك قولك : ما جاءني إلا زيدٌ ، و ما ضربت إلا زيداً ، و ما مررت إلا بزيد ، فإنما يجري هذا على قولك : جاءني زيدٌ ، و رأيت زيداً ، و مررت بزيد ، و تكون الأسماء محمولة على أفعالها"[2] ؛ لأنّ الفعل تفرّغ لما بعد "إلا" فعمل فيه ، و زال ما يستثنى منه[3] ، ولغت "إلا" عملاً لا معنى[4] ، فتخلص الجملة إلى إلغاء أسلوب الاستثناء ، و رجوعها إلى حالها .
و يلزم فيه ترك المستثنى منه ، و تفريغ السابق ليشتغل بالمستثنى ، و يكون "باعتبار ما يتفرّغ له الفعل من فاعل ، نحو : ما قام إلا زيدٌ ، أو مفعول نحو : ما أكرمت إلا زيداً ،

---

(١) جرى ترتيب المسائل على أساس تقديم المنفرد من الأحكام مما يخصّ النفي وشبيهه ، على ما يشترك معها سواها .
(٢) المقتضب ٣٨٩/٤ ، و انظر : الاستغناء ٢٣٤ ، العمدة ٣٨١/١ .
(٣) انظر : الأصول ٢٨٢/١ ، الاستغناء ٢٣٤ .
(٤) انظر : التخمير ٤٥٦/١ .

أو خبر مبتدأ نحو : ما زيد إلا قائم ، أو ما هو في معنى الخبر ، نحو : ما ظننت زيدا إلا قائما ، و ما زيدٌ إلا قائما"[1] أو من مجرور نحو : لا تمرر إلا بزيد .

يقول سيبويه : " اعلم أنّ "إلا" يكون ما بعدها على وجهين ... أن تلحق "إلا" الفعل بغيرها"[2] .

و شرطه سبق النفي ، كقوله تعالى (و ما محمد إلا رسول)[3] ، و يشاركه في ذلك النهي و الاستفهام المؤول بالنفي ، كقوله تعالى (و لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم)[4] و (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون)[5] و هو كثير في القرآن[6] ، و لايقع في الموجب و الأمر و التمنى و الشرط[7] ، فلايجوز : زيد إلا قائم ، فعلم من ذلك ارتباط الأداة بالنفي و شبهه ثبوتا وإلغاءً ، فلا يكون التفريغ و الإلغاء إلا بهما .

تغيير الحكم النحوي

٢- جواز إخراج المستثنى عن حكمه :

و يشترك النهي و الاستفهام مع النفي في إجازة تغييرهما حكم الاستثناء ، إذ الأصل في المستثنى أن يكون منصوبا على الاستثناء ، و ذلك إن وجد المستثنى منه ، و كان مثبتا .

و يشاركه حكم آخر ؛ إن سبقت جملة الاستثناء بنفي أو نهي أو استفهام ، فيكون ما بعد "إلا" – في حال – مستثنى منصوبا ، كقولك : ما قام أحد إلا زيدا ، و ما ضربت أحدا إلا زيدا، و ما مررت بأحد إلا زيدا[8] . هذا إن جعلت السابق - وهو : ما قام أحد ، و ما ضربت أحداً ، و ما مررت بأحد - كلاما تامّا لا ينوي فيه الإبدال من أحد[9] .

ويجوز - في حال أخرى – أن تُهمل "إلا" ، و يخرج ما بعدها عن وجهه في الاستثناء ، فيكون مجرىً على الأول تابعا له[10] ، مقدرا إبداله منه ، و يكون المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ، فتقول : ما قام أحد إلا زيد ، و ما ضربت أحدا إلا زيدا ، و ما مررت بأحد إلا زيد[11] .

---

(١) الاستغناء ٢٣٦ .
(٢) الكتاب ٣١٠/٢ ـ ٣١١ .
(٣) ١٤٤/ ال عمران .
(٤) ٧٣/ ال عمران .
(٥) ٣٥/ الأحقاف .
(٦) انظر : الاستغناء ٢٣٦ ـ ٢٣٠ .
(٧) انظر : الارتشاف ١٥٠٢/٣ ـ ١٥٠٣ .
(٨) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ ، الأصول ٢٨٢/١ ، التبصرة ٣٧٥/١ ، أسرار العربية ٢٠٥ ، التخمير ٥٥/١، الاستغناء ٢١١ .
(٩) انظر : الأصول ٢٨٢/١ .
(١٠) عند البصريين على البدل (بعض من كل) لأنه على نية تكرار العامل ، وعند الكوفيين على عطف النسق؛ لأن "إلا" عندهم حرف عطف في باب الاستثناء خاصة ؛ لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لاتكون في البدل ، و تكون في العطف بل و لا و لكن . (المساعد ٥٦٠/١ ـ ٥٦١ ، الهمع ٢٥٣/٣ ، التصريح ٣٤٩/١) .
(١١) انظر : الأصول ٢٨٢/١ .

قال سيبويه : " هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ما أدخل فيه ، و ذلك قولك : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، و ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ ، و ما رأيت أحدا إلا زيدا ، جعلت المستثنى بدلاً من الأول ... فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله؛ لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول ... و من قال : ما أتاني القوم إلا أباك ؛ لأنه بمنزلة (أتاني القوم إلا أباك) ، فإنه ينبغي له أن يقول : (ما فعلوه إلا قليلاً منهم)"[1] .

وبه قرئ في السبعة في قوله تعالى (و لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك)[2] و (ما فعلوه إلا قليل منهم)[3] و كذا في قوله تعالى (و من يغفر الذنوب إلا الله)[4] و (و من يقنط من رحمة ربه إلا الضالون)[5] و هو الأجود و الأولى[6] لوجهين ؛ أحدهما : موافقة اللفظ ، و الثاني : أنّ البدل يجري في تعلق العامل به كمجراه لو ولي العامل ، والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول ، فلمّا كان البدل أقوى في حكم العامل ، كان أولى من النصب .

و قياس الكلام – عند ابن السراج – مبني على مراد المتكلم ، قال : " و القياس عندي إذا قال قائل : قام القوم إلا أباك ، فنفيت هذا الكلام ؛ أن تقول : ما قام القوم إلا أباك ؛ لأنّ حق حرف النفي أن ينفي الكلام الموجب بحاله و هيئته ، فأمّا إن كان لم يقصد إلى نفي هذا الكلام الموجب بتمامه و بنى كلامه على البدل قال : ما قام القوم إلا أبوك"[7] .

و لينظر إلى تلك الأساليب الداخلة على جملة الاستثناء ، و هي النفي و النهي و الاستفهام؛ كيف تقوى على تغيير الحكم النحوي الذي كان سائداً – مع خفته – و هو النصب على الاستثناء ، فيزول إلى حكم مثلث الإعراب بحسب متبوعه ، و يكون هو الأرجح عند النحويين .

تغيير الحكم النحوي

٣- - جواز إتباع المستثنى منه للمستثنى :

إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه بعد نفي أو شبهه ، وجب نصبه ولا يجوز فيه البدل[8] ، نحو : ما جاءني إلا زيداً أحدٌ ، و ما مررت إلا زيداً بأحد ، وكقول الكميت :

فما لي إلاّ آلَ أحمدَ شيعة وما لي إلاّ مشعبَ الحقّ مشعبُ

---

(١) الكتاب ٣١١/٢ .

(٢) ٨١/ هود ، بالرفع قرأ ابن كثير و أبو عمرو ، و الخمسة بالنصب (السبعة ٣٣٨) .

(٣) ٦٦/ النساء ، في قراءة السبعة إلا ابن عامر (السبعة ٢٣٥) .

(٤) ١٣٥/ آل عمران .

(٥) ٥٦/ الحجر .

(٦) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ ، أسرار العربية ٢٠٥ ، التخمير ٤٥٥/١ ، الرصف ١٧٣ .

(٧) الأصول ٢٨٣/١ .

(٨) انظر : المقتضب ٣٩٧/٤ ، الأصول ٢٨٣/١ ، التبصرة ٣٧٧/١ ، التخمير ٤٥٥/١ ، الاستغناء ٢١١ .

وإنما امتنع البدل ؛ لأنه ليس قبل المستثنى ما يُبدل منه ، فيجري عليه ، فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز هنا غيره[1] .

قال سيبويه : "هذا باب ما يقدم فيه المستثنى ، وذلك قولك : ما فيها إلاّ أباك أحدٌ ، وما لي إلاّ أباك صديق. وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أنّ المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً و لايكون مبدلاً منه ؛ لأنّ الاستثناء إنما حدّه أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله ، فلمّا لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخّرت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها قائماً رجلٌ ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة ، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه. قال كعب بن مالك :

الناسُ ألبّ علينا فيك ليس لنا إلا السيوفَ وأطرافَ القنا وَزَرُ

سمعناه ممّن يرويه عن العرب الموثوق بهم ، كراهية أن يجعلوا ما حدّ المستثنى أن يكون بدلاً منه بدلاً من المستثنى" [2] .

وسُمِعَ وجه أخر ، فقد حكى سيبويه لغة في مثل هذا أخرى ؛ وهي أن يشغل العامل بالمستثنى و يُجعل المستثنى منه بدلاً [3] ، قال : " و حدّثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما لي إلا أبوك أحد ، فيجعلون أحداً بدلاً ، كما قالوا : ما مررت بمثله أحد ، فجعلوه بدلاً" [4] .

ولا يصلح كون "أحد" بدلاً من الأب وحده ، إذ يلزم من ذلك استعمال "أحد" في الإيجاب ، وإنما هو بدلٌ من المستثنى مع "إلا" مجموعين ، وهو بدل شيء من شيء، فقولك : ما قام إلا زيدٌ أحدٌ ، في قوّة : ما قام غير زيد أحدٌ[5] .

ومنعه ابن عصفور إلا في ضرورة [6] ، وعنه أنها لُغيّة ضعيفة ، وعنه أخرى أنه من القلة بحيث لا يقاس عليه[7] . وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك[8] .

ومن شواهده قول حسان بن ثابت رضي الله عنه :

لأنهم يرجون منه شفاعة

إذا لم يكن إلا النبيّون شافع

وقول الآخر :

رأت أخوتي بعد الجميع تفرّقوا

فلم يبق إلاّ واحدٌ منهُم شَفْرُ

---

(١) انظر : المقتضب ٣٩٧/٤ ، الأصول ٢٨٣/١ .

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢ ـ ٣٣٦ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٧٠٤/٢ ، الرضي ٢٦٣/٢ ، شرح ابن الناظم ٢٩٨ .

(٤) الكتاب ٣٣٧/٢ .

(٥) انظر : المساعد ٥٦٧/١ ، الهمع ٢٥٦/٣ ـ ٢٥٧ .

(٦) انظر : شرح الجمل ٢٦٣/٢ .

(٧) انظر : المساعد ٥٦٧/١ ، الهمع ٢٥٧/٣ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٧٠٤/٢ ، المساعد ٥٦٧/١ ، الهمع ٢٥٧/٣ ، التصريح ٣٥٥/١ .

وقول ذي الرمة :

مقرّع أطلسُ الأطمار ليس له
إلا الضَّراءُ وإلا صيدُها نَشَبُ

مجيء الزوائد

٤ - زيادة "مِنْ" :

زيادة حروف الجر ترتبط بالنفي أيّما ارتباط [١] ، و من ذلك (مِنْ) الجارة التي تزاد في الأسماء على نوعين و لغرضين هما :

- توكيد الاستغراق ، و دخولها في الكلام كخروجها ، و تدخل على الأسماء الموضوعة للعموم ؛ و هي كل نكرة مختصة بالنفي ملازمة له كأحد و ديّار و عريب، تقول : ما قام من أحد ، فزيادتها هاهنا لمجرد التوكيد ؛ لأنها بمعنى : ما قام أحد ، مفهمة للعموم دون احتمال ، و منه :

جزيتك ضعف الوُدّ لما استشبته
و ما إن جزاك الضّعف من أحد قبلي

- التنصيص على العموم ، مزيدة لاستغراق الجنس ، و هي تدخل على نكرة لا تختصّ بالنفي كرجل و غلام ، تقول : ما في الدار من رجل ، و قولك – باسقاط "من" – ما في الدار رجل ، محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم ، و لنفي واحد منه دون ما فوقه ، و لذا يجوز : ما قام رجل بل رجلان ، و زيادة "من" تجعله نصّا في العموم .

وقيل زيادتها في هذا على نحو زيادتها في السابق[٢].

و أشار سيبويه لزيادتها دون تفريق بينهما ؛ قال : " و قد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، و لكنها توكيد بمنزلة "ما" ، إلا أنها تجر ؛ لأنها حرف إضافة ، و ذلك قولك : ما أتاني من رجل ، و ما رأيت من أحد ، و لو أخرجت "مِنْ" كان الكلام حسناً ، و لكنه أكد بـ "من" ؛ لأنّ هذا موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال و النساء[٣] .

و لزيادتها شرطان :

- أن يكون ما قبلها غير موجب ؛ من نفي و نهي و استفهام بـ "هل" ، و هو مذهب

(١) كالباء التي تزاد في الحال و أخبار النواسخ المنفية ، كليس و ما و لا و غيرها ، وهو ما يختص به النفي ، وكذا زيادتها في خبر المبتدأ كما سيأتي .

(٢) انظر : المقتضب ٤٥/١ ، ١٣٧/٤ ، الشعر ٧٨/١ – ٧٩ ، الأزهية ٢٢٦ ، الرصف ٣٨٩ – ٣٩٠ ، التحفة الوفية ٢١٥ ، الجنى ٣١٦ – ٣١٧ ، المغنى ٣٢٢/١ .

(٣) الكتاب ٢٢٥/٤ ، و انظر : الأصول ٤١٠/١

سيبويه و جمهور البصريين ، كقوله تعالى : (مالكم من إله غيره)[1] (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث)[2] (و ما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه)[3] (ما أريد منهم من رزق)[4] (و ما من إله إلا الله)[5] (و ما تسقط من ورقة إلا يعلمها)[6] و كقول الأنصاري :

فما حملت من ناقة فوق رَحْلِهَا
أبرَّ و أوفى ذمَّة من محمد

و من شواهد الاستفهام بـ "هل" قوله تعالى : (هل تحسّ منهم من أحد)[7] و (هل من خالق غير الله)[8] و مثال النهي : لا يقم من أحد ، و لا تضرب من أحد ، و نحوه.
فلا يقال : جاءني من رجل ،فزيادة "من" تعلقت بغير الموجب لتعزيزها معنى العموم[9] .

- أن يكون مجرورها نكرة ، فلا يقال ما جاءني من عبد الله و لا من الرجل ، وسواه[10] .

و نقل عن سيبويه اشتراط استغراق الجنس ، و اختلف الناس في تفسيره ؛ فقيل : اشترطه في غير التمييز ، نحو : لله دره من رجل ، و تزاد في التمييز .
ومنهم من قال : إن "من" للتبعيض ، و التقدير : لله درك من الرجال ، ثم اختصر فوضع المفرد موضع الجمع[11] .
و ذهب بعض الكوفيين إلى زيادتها في الموجب ، و ذهب الكسائي و هشام إلى زيادتها دون شرط ، و هو مذهب الأخفش ، و إليه ذهب ابن مالك ؛ مستشهدين بنحو قوله تعالى : (و لقد جاءك من نبأ المرسلين)[12] (يحلون فيها من أساور)[13] (ويكفر عنكم من سيئاتكم)[14] (يغفر لكم من ذنوبكم)[15] ، و قول العرب : قد كان من مطر ، و قول ابن أبي ربيعة :

---

(١) ٥٩/ الأعراف .
(٢) ٢/ الأنبياء .
(٣) ٤/ إبراهيم .
(٤) ٥٧/ الذاريات .
(٥) ٦٢/ آل عمران .
(٦) ٥٩/ الأنعام .
(٧) ٩٨/ مريم .
(٨) ٣/ فاطر .
(٩) انظر : المنخول ٩٢ .
(١٠) انظر : المقتضب ١٣٨/٤ ، ٤٢٠ ، الأزهية ٢٣٠ ، التخمير ٤٧٧/١ ، ١٠/٤ ، شرح المفصل ١٢/٨ ، البسيط ٨٤١/٢ ، التحفة الوفية ٢١٥ ، الارتشاف ١٧٢٣/٤ ، الجنى ٣١٧ ، المغني ٣٢٢/١ .
(١١) انظر : شرح المفصل ١٣/٨ ، البسيط ٨٤٢/٢ ، الجنى ٣١٩ .
(١٢) ٣٤/ الأنعام .
(١٣) ٣١/ الكهف .
(١٤) ٢٧١/ البقرة .
(١٥) ٤/ نوح .

و ينمي لها حُبُّها عندنا فما قالَ مِنْ كاشح لم يَضِرْ

و قول الأسود بن يعفر يذكر عادا :

هوى بهم من حَينهم و سَفاهِهم من الربح لا تَمْري سحابا و لا قطرا

وصححه أبو علي[1] ، و تأول المانعون هذه الشواهد بما هو مشهور[2] .

تسويغ العمل

٥- رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر:

يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة على الفاعلية[3] ، والاسم الظاهر في لغة لبعض العرب ، حكاها سيبويه[4] والفراء وغيرهما[5] ، وهي لغة قليلة وضعيفة[6] ، نحو : مررت برجلٍ أفضل منه أبوه وخيرٌ منه عمه[7] ، وعده بعضهم ضرورة[8] . وعلة ضعفها أن اسم التفضيل لم يجر على الفعل معنىً وإن جرى لفظا[9] ، فضعفت مشابهته له[10] ، كما أن الأسماء لا تعمل في أمثالها[11] .

ويجوز باطّراد عند جميع العرب أن يرفع الاسم الظاهر فاعلاً بشروط ؛ هي أن يكون مفضلاً على نفسه باعتبارين ، واقعا بين ضميرين ، ثانيهما له ، والآخر للموصوف ، وينفرد النفي باشتراط ورود التفضيل في سياقه ، وهو الوارد عن العرب[12] ، ومثاله المشهور مسألة الكحل : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحل منه في عين زيد[13] ، وشاهده قوله صلى الله عليه وسلم : (مامن أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)[14] ، وقول الشاعر :

ما رأيت امرءًا أحبّ إليه البذ لُ منه إليك يا ابن سنان

---

(١) انظر : الشعر ٤٤٤/٢ .

(٢) انظر : المسألة في الشعر ٢٢٥/١ ، ٤٤٤/٢ ، ٤٦٨ ، أسرار العربية ٢٥٩ ، الإنصاف ٣٧٦/١ ، التخمير ١٠/٤ ، ١١٩ ، البسيط ٨٤٢/٢ ، التحفة الوفية ٢١٥ ، الارتشاف ١٧٢٣/٤ ، الجنى ٣١٨ ـ ٣١٩ .

(٣) انظر : الرضي ٤٦٤/٣ ، الارتشاف ٢٣٣٥/٥ ، أوضح المسالك ٢٩٧/٣ ، الهمع ١٠٧/٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٢/٢ ، شرح المفصل ١٠٦/٦ ، شرح التسهيل ٦٥/٣ ، العمدة ٧٧٢/٢ ، الرضي ٤٦٤/٣ ، الارتشاف ٢٣٣٥/٥ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢٣٣٥/٥ .

(٦) انظر : شرح المفصل ٦/ ١٠٦ ، شرح التسهيل ٦٥/٣ ، العمدة ٧٧٢/٢، أوضح المسالك ٢٩٧/٣ ، الهمع ١٠٧/٥

(٧) انظر : شرح المفصل ١٠٦/٦ ، شرح التسهيل ٦٥/٣ ، الرضى ٤٦٤/٣ .

(٨) انظر : الإرشاد ٢٠٥ .

(٩) انظر : الإرشاد ٢٠٥ .

(١٠) انظر : شرح الكافية الشافية ١١٣٩/٢ ، الرضي ٤٦٤/٣ .

(١١) انظر : شرح المفصل ١٠٥/٦ .

(١٢) انظر : شرح التسهيل ٦٥/٣ ، العمدة ٧٧٣/٢ ، لباب الإعراب ٤٨٦ ، الرضى ٤٦٤/٣ ، الارتشاف ٢٣٣٥/٥ ، أوضح المسالك ٢٩٧/٣ ـ ٢٩٨ ، الهمع ١٠٧/٥ .

(١٣) انظر : الكتاب ٣٢/٢ ، الارتشاف ٢٣٣٥/٥ ، أوضح المسالك ٢٩٧/٣ ، الهمع ١٠٧/٥ .

(١٤) أخرجه ابن ماجة في السنن ٥٥٠/١ ـ كتاب الصيام ـ باب صيام العشر (بلفظ مختلف) .

وقد منع النحاة – غير الأعلم - أن يرتفع (الكحل) على الابتداء و (أحسن) خبره ، والعكس[1] .

وقاس ابن مالك على النفي النهي و الاستفهام المراد به النفي ، فأجاز استعماله بعدهما[2] ، نحو : لا يكن غيرك أحبّ إليه الخير منه إليك ، و : هل في الناس رجلٌ أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن.

ومنعه أبو حيان ، قال : "و الأولى الاقتصار فيه على مورد السماع ، ولا يقاس عليه ، إذ رفع أفعل التفضيل للظاهر على سبيل الشذوذ ، على أن إلحاق ما ذكر ظاهر القياس"[3] .

تسويغ حال

٦- مجيء الحال من النكرة :

لما كانت الحال خبراً في المعنى ، و صاحبها مخبراً عنه ، أشبه المبتدأ ، و لذا كان الأصل فيه التعريف كما أن أصل المبتدأ كذلك ، و كما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة و أمن اللبس ، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى و أمن اللبس ، و لا يكون ذلك – في الأكثر – إلا بمسوّغ من مسوّغات الابتداء بالنكرة[4] .

و قد علل العكبري لزوم كون الصاحب معرفة أو كالمعرفة بقوله : " و لأنه إذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ، فلا حاجة إلى مخالفتها إياه في الإعراب"[5] .

و المسوّغ لتنكيرها سبقها بنفي أو شبهه ؛ و هو النهي و الاستفهام ، و منه في النفي قوله تعالى : (و ما أهلكنا من قرية إلا و لها كتاب معلوم)[6] ، و في النهي قول قطري :

لا يركَنَنْ أحدٌ إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام

و في الاستفهام قول الشاعر :

يا صاح هل حُمّ عيش باقيا فترى
لنفسك العذرَ في إبعادها الأملا

و كذا تخصصها بوصف أو إضافة أو عمل ، أو تقدم الحال عليها ، أو كونها جملة مقرونة بالواو ، أو كون الوصف بها على خلاف الأصل ، أو اشتراكها مع المعرفة[7] .

---

(١) انظر : الارتشاف ٢٣٣٧/٥ .
(٢) انظر : شرح التسهيل ٦٥/٣ ، الارتشاف ٢٣٣٦/٥ ، الهمع ١٠٨/٥ .
(٣) الارتشاف ٢٣٣٧/٥ .
(٤) انظر : اللباب ٢٨٥/١ ، شرح التسهيل ٢٣١/٢ ، الهمع ٢١/٤ .
(٥) اللباب ٢٨٥/١ .
(٦) ٤/ الحجر .
(٧) انظر : التخمير ٤٣٥/١ ، شرح التسهيل ٢٣١/٢ – ٣٣٤ ، الرضي ٢٢/٢ – ٢٣ ، الارتشاف ١٥٧٧/٣ ، الهمع ٢١/٤ – ٢٢ .

و علل ذلك الرضي بقوله : " لأنه يصير المنكر مع سبق هذه الأشياء مستغرقا ، فلا يبقى منه إبهام كما في ... المبتدأ"[١] .
و اختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ كثيرا قياسا ، و نقله عن سيبويه[٢] .

إضمار العامل

٧- وجوب إضمار "أنْ" بعد "فاء" السببيّة :

عمل "أنْ" النصب في الفعل المضارع قائمٌ سواء ظهرت أم أضمرت ، و إضمارها على وجهين ؛ واجب ، و جائز[٣] .
و لكل حكم منهما حالات ؛ منها في الواجب أن يلي المضارعُ "فاء" السببية المسبوقة بأحد الأجوبة الثمانية[٤] ؛ و هي : الأمر و النهي و الدعاء ، و الاستفهام ، والتحضيض و العرض ، و التمني ، و النفي[٥] . و ذلك من أجل حدوث المخالفة بين الخبر الموجب قبل و غير الموجب بعد "الفاء" ممّا يمنع العطف ، نحو : ما تأتيني فأعطيك ، و ما يقوم فيتحدث ، و لا تدن من الأسد فيأكلك ، و هل قام فأكرمه ، ومنه قوله تعالى : (لا يقضى عليهم فيموتوا)[٦] و (لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب)[٧] .
قال سيبويه : " اعلم أنّ ما انتصب في باب "الفاء" ينتصب على إضمار "أن" ... تقول : لا تأتيني فتحدثني ، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ؛ فتقول : لا تأتيني و لا تحدثني ، و لكنك لما حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم ؛ كأنك قلت : ليس يكون منك إتيان فحديث ، فلمّا أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم ، فأضمروا "أن" ؛ لأنّ "أن" مع الفعل بمنزلة الاسم ، فلمّا نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم : لم يكن إتيان، استحالوا أن يضمّوا الفعل إليه، فلمّا أضمروا "أن"حسن؛لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم"[٨] .
أمّا سوى ذلك و هو الواجب فلا تضمر ، قال سيبويه : "و اعلم أنّ "الفاء" لا تضمر فيها "أن" في الواجب"[٨] " و قد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر"[٩] "و هو ضعيف الكلام"[١٠] .

---

(١) الرضى ٢٢/٢ .
(٢) انظر : الكتاب ١١٢/٢ ، الارتشاف ١٥٧٧/٣ ، الهمع ٢١/٤ .
(٣) يجب الإضمار : بعد لام الجحود المسبوقة بكون منفى ، و بعد "أو" بمعنى "حتى" أو "إلا" ، و بعد "حتى"، و بعد "واو" المعية ، إضافة إلى "فاء" السببية .
(٤) على تفاوت في عدتها ، زاد الكوفيون الرجاء (شرح ابن الناظم ٦٨٤ ـ ٦٨٥ ، الرصف ٤٤٢ ، شرح ابن جماعة ٣٧٣ ، النكت الحسان ١٤٩ ، الجنى ٧٤) و زيد فعل الشرط والجزاء (الرصف ٤٤٢ ، النكت الحسان ١٤٩) . و منهم من عدّها سبعا على إدخال الدعاء في الأمر و الرجاء في التمني و التحضيض فى العرض (المحلى ٢٩٦ ، التبصرة ٣٩٩/١ ، إصلاح الخلل ٢٥٤ ، الواو المزيدة ٢٠٧) .
(٥) انظر : المقتضب ١٨/٢ ، الأصول ١٥٣/٢ ، التبصرة ٤٠١/١ ، التوطئة ١٤١ ، البسيط ٢٣٢/١ .
(٦) ٣٦/ فاطر .
(٧) ٦١/ طه .
(٨) الكتاب ٣٨/٣ .
(٩) الكتاب ٣٩/٣ .
(١٠) الكتاب ٤٠/٣ .

و القول بأنّ عمل النصب لـ "أن" هو مذهب البصريين ، و يرى الفراء و الكوفيون أنّ الفعل منصوب بالخلاف ، و عليه البغداديون ، إذ يقولون "أن" ناصبة بالصرف ، ويرى الجرمي أنه منصوب بـ "الفاء" نفسها لخروجها من باب العطف ، و إليه ذهب بعض الكوفيين[1] .

إضمار العامل

٨- وجوب إضمار "أنْ" بعد "واو" المعية :

تقدم أنّ "أن" الناصبة للمضارع يجب إضمارها في مواضع ؛ منها إذا سبقت بـ "واو" المعية التالية للأجوبة الثمانية[2] ، و منها النفي ، سواء كان حقيقيّا أم مؤولا[3] ، و النهي و الاستفهام .

و ذلك قولك : لا يسعني شيء و يعجز عنك ، لا تأكل السمك و تشرب اللبن (في أحد الأوجه)[4] ، و منه قوله تعالى (و لمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم و يعلم الصابرين)[5] .

و قول الشاعر :

ألم أك جاركم و يكون بيني
و بينكم المودة والإخاء

و قول دريد بن الصمة :

قتلت بعبد الله خير لداته
ذؤاباً فلم أفخرْ بذاك وأجزعا

و قول الأخطل :

لا تنه عن خلق و تأتي مثله
عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

قال سيبويه : :اعلم أنّ "الواو" ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد "الفاء"[6] .

---

(١) انظر : الإنصاف (م ٧٦) ٥٥٧/٢ ـ ٥٥٩ ، شرح المفصل ٢١/٧ ، الرصف ٤٤٣ ، الجنى ٧٤ ، الصبان ٣٠٥/٣ .

(٢) انظر : المقتضب ٢٥/٢ ـ ٢٦ ، الأصول ١٥٤/٢ ، التبصرة ٣٩٩/١ ، التوطئة ١٤٢ ، المغني ٣٦١/٢ ، الواو المزيدة ٢٠٧ .

و نقل عن أبي حيان قوله : لا أحفظ النصب جاء بعد "الواو" في الدعاء و العرض و التحضيض و الرجاء ، و لا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع (توضيح المقاصد ٢١٠/٤) .

(٣) انظر : العمدة ٣٣٧/١ .

(٤) و الآخران : الجزم عطفا ، و الرفع على الاستئناف .

(٥) ١٦/ التوبة .

(٦) الكتاب ٤١/٣ .

و القول بكون النصب لـ "أن" المضمرة هاهنا هو رأي البصريين ، و يرى الكوفيون انتصاب الفعل بالصرف ، و الجرمي أنّ "الواو" هي الناصبة بنفسها[1] .

ايجاد رابط

٩- وجوب ارتباط جواب الشرط بـ "الفاء" :

الأصل في جواب الشرط أن يصلح لأن يجعل شرطاً بأن يكون فعلاً مضارعاً أو ماضياً، فإن كان جملة اسميّة أو فعلية فعلها جامد أو طلبية ، (من أمر أو نهي ، أو تحضيض ، أو عرض ، أو دعاء ، أو شرط ، أو استفهام) أو ماض مقرون بـ "قد" ، أو منفي بغير "لا" و "لم" ، أو مضارع مصحوب بـ "قد" أو حرف تنفيس أو تعجب ، أو قسم ، أو مصدر بـ "ربّ" أو بنداء ؛ تعيّن اقترانه بـ "الفاء" رابطة بينه و بين الشرط .

فالمنفي يكون بـ "ما" أو "لن" أو "إن" ، و مثاله : إن قام زيد فما يقوم عمرو ، و كقوله تعالى : (إن تستغفر لهم سبعين مرّة فلن يغفر الله لهم)[2] .

و قول الشاعر :

فما تتغيّر من بلاد و أهلها
فما غيّر الأيامُ ودّكمُ عندي

فإن كان النافي "لا" أو "لم" جاز دخول "الفاء" و لم يجب[3] .

و مثال فعل النهي : إن جاءك زيدٌ فلا تهنه ، و الاستفهام : إن جاءك زيدٌ فهل تكرمه؟

و ما ورد من هذه بلا "فاء" فمحمول على الضرورة[4] .

---

(١) انظر : الإنصاف (م ٧٥) ٥٥٥/٢ ـ ٥٥٧ ، المغني ٣٦١/٢ .

(٢) ٨٠/ التوبة .

(٣) انظر : شرح الجزولية ٥٢٥/٢ ، شرح الكافية والشافية ١٥٩٧/٣ ، الارتشاف ١٨٧٤/٤ ، الجنى ٦٧ ـ ٦٨ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٨٧٤/٤ .

المبحث الثاني

الاستفهام

و يلتقي الاستفهام مع النفي – دون النهي – في عدد من المسائل يجمع بينها أشباه لفظية و معنوية و حكمية و استعمالية ، فإلى ما يجمع بين الثلاثة ؛ النفي و الاستفهام و النهي ، يزيد الأوّلان بحكم التصدّر ، إذ هو من سمات الاستفهام و بعض حروف النفي .

و لذا فجملة من المسائل النحوية يتأثر تركيبها أيما تأثر بوروده في سياق ذين المعنيين . فتارة يكونان مسوّغين ؛ في مسألة للعمل ، و هي ترتبط باسمي الفاعل والمفعول المجردين من "ال" و الإضافة ، و أخرى للموقع ، إذ يجيزان – هما أوغيرهما – الابتداء بالنكرة ، و تارة يوجبان إعراباً بعد الجواز ، كما في نصب المضارع بـ "أن" المضمرة وجوباً بعد "حتى" ؛ أو يجيزان حذفاً و ذلك لعامل الفاعل ، أو يُعملان ظرفاً و جاراً و مجروراً ، فيرفعان ما بعدهما فاعلاً . و تارة يكون سبقهما موجباً للاستغناء ، و ذلك في سدّ مرفوع الوصف مسدّ الخبر ، وأخرى يرتبطان بزيادة الحروف ، و ذلك حرف الجر المزاد مع خبر المبتدأ ، وأخيرة في التعليق ، إذ يوجب تصدّر أحدهما – أو ما سواهما – عمل ظنّ و أخواتها ، وتحليل المسائل آت[1] .

تسويغ العمل

١- إعمال اسمي الفاعل و المفعول المجردين من "ال" و الإضافة :

اسما الفاعل و المفعول إن حُليا بـ "ال" أو كانا بإضافة عملا بلا شرط ، وإن تجرّدا من "ال" و الإضافة لم يعملا إلا بشروط أربعة :

- ألا يكونا ماضيين ، بل بمعنى الحال و الاستقبال ، و خالف في ذلك الكسائي ، فزعم إعمالهما ماضيين .
- أن يكونا معتمدين : صفتين لموصوف ، أو خبرين لمبتدأ ، أو حالين ، و يتقدمهما نفي أو استفهام ، و خالف في ذلك الأخفش ، فادّعى عملهما بلا اعتماد.
- ألا يوصفا.
- ألا يُصغّرا .

و ذلك نحو : ما قائم أخواك ، ما ضاربٌ الزيدان عمرا ، و أقائم أخواك ، و أضاربٌ الزيدان عمرا .

(١) جرى ترتيب المسائل على أساس تقديم ما ينفرد به الشبيهان مما يشترك فيه معهما غيرهما .

فتقدم النفي أو الاستفهام مسوّغ إعمالهما – حال تجردهما من ال و الإضافة – فإن تقدم غيرهما لم يعملا[1] .

الاستغناء

٢- سدّ المرفوع مسدّ الخبر :

يكون المبتدأ اسماً جامداً أو وصفاً مشتقاً ؛ و هذا يشمل اسم الفاعل و اسم المفعول ، و نحوهما من المشتقات التي لها عمل ، و ذلك نحو : ذاهب و مغلوب ، و يكون ما بعد المشتق معموله المرفوع فاعلاً لاسم الفاعل و نائباً عنه لاسم المفعول ، تقول : ما قائم الزيدان ، و ما مغلوبٌ قومك ، و حينئذ يستغني المبتدأ عن الخبر ، لسدّ المعمول وهو الفاعل أو نائبه مسدّه و قيامه مقامه[2] .

و من شواهده :

أمرتجعٌ لي مثل أيّام حَنّةٍ
و أيام ذي قار عليَّ الرَّواجع

و قول الآخر :

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا
إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

قال سيبويه : " و من قال : ذهب فلانة ، قال : أذاهب فلانة ، و أحاضر القاضي امرأة"[3] .

و يرى البصريون أن هذا الوصف يرفع اسماً منفصلاً ، سواء كان ظاهراً كما مرّ ، أو مضمراً نحو : ما قائم أنتما ، و ما قائم أنتم ، و خالف في ذلك الكوفيون إذ منعوا رفعه المضمر المنفصل[4] .

و عليه قوله تعالى – في أحد الوجهين – (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)[5] وقول الشاعر :

خليليَّ ما وافٍ بعهدي أنتما
إذ لم تكونا لي على من أقاطع

---

(١) انظر : المقتصد ٥٠٨/١ – ٥٠٩ ، ٥١٢ ، التوطئة ٢٦٣ – ٢٦٤ ، شرح الجزولية ٨٨٤/٢ ، شرح الجمل ٥٥٣/١ ، شرح التسهيل ٧٤/٣ ، العمدة ٦٧٢/٢ – ٦٧٦ ، البسيط ٩٩٩/٢ – ١٠٠٠ ، الارتشاف ١٠٨٤/٣ ، ٢٢٦٧/٥ ، ٢٢٦٨ ، ٢٢٦٩ ، ٢٢٧١ ، التصريح ٦٥/٢ .

(٢) انظر : المقتصد ٢٤٧/١ – ٢٤٨ ، التخمير ٢٧٠/١ ، إيضاح المفصل ١٩٥/١ ، التوطئة ٢١٦ ، الارتشاف ١٠٨٠/٣ .

(٣) الكتاب ٤٥/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢٦٨/١ ، الارتشاف ١٠٨٠/٣ ، المساعد ٢٠٤/١ .

(٥) ٤٦/ مريم .

و لإغناء مرفوع الوصف عن خبر المبتدأ شروط ، منها ألا يؤخر الوصف ، و أن يتقدمه نفي أو استفهام ، عند جمهور البصريين ، و ذهب الأخفش و الكوفيون إلى خلافه ، فيعمل دونهما[1] ، و جعوا منه :

خبيرٌ بنو لهب فلا تكُ مُلغيا مقالة لهبي إذا الطيرُ مرّت

وردّ بجواز كون الوصف خبراً مقدّماً و (بنو) مبتدأ مؤخراً[2] .

وادّعى ابن مالك أنّ سيبويه يرى الإعمال دون تقدم النفي و الاستفهام على ضعف[3]، وردّه أبو حيان[4] .

و أطلق ابن مالك في أداة النفي و الاستفهام فأجازه في "لا" و "إن" و "ليس" و "ما" الحجازية ، و في "هل" و "ما" و "من" و "متى" و "أين" و "أيان" و "كيف" و"كم" .

و المشهور "ما" في النفي و "الهمزة" في الاستفهام ، و الأحوط ألا يثبت تركيب منها إلا بعد السماع[5] .

و قيل - على توسّع - : يشمل النفي أنواعه في الحرف و الفعل و الاسم كذلك[6] .

فمثال الاسم : غير قائم أخواك ، و الحرف : ما قائم أخواك ، و الفعل ليس قائم الزيدان ، و النفي بالمعنى : إنما قائم الزيدان ، و هو في قوّة : ما قائم إلا الزيدان .

و الخلاصة أنّ إغناء مرفوع الوصف عن الخبر مرهون بتقدم أحد الشبيهين ، إذ هما يجريان مجرىً واحداً .

الزيادة

٣- زيادة "الباء" في الخبر :

بحكم قرب الاستفهام من النفي حينما يشبع معنى الجحد و الاستنكار خصوصا ، فإن "الباء" تزاد مع خبر المبتدأ في سياقهما ، إذ هما يجريان مجرىً واحداً[7] . و منه قول الفرزدق :

يقول إذا اقلولى عليها و أقردت

ألا هل أخو عيش لذيذٍ بدائم

أريد بالاستفهام بـ "هل" هاهنا النفي[8] .

---

(١) انظر : التخمير ٢٧١/١ ، التوطئة ٢١٦ ، شرح الكافية الشافية ٣٣٣/١ ، الارتشاف ١٠٨١/٣ ـ ١٠٨٣ ، المساعد ٢٠٧/١ ـ ٢٠٨ .

(٢) انظر : التصريح ١٥٨/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٣٣٢/١ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٠٨٣/٣ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٠٨٣/٣ ـ ١٠٨٤ .

(٦) انظر : التصريح ١٠٧/١ .

(٧) انظر : التخمير ٢٩١/١ ، شرح الكافية الشافية ٤٣٧/١ ، الارتشاف ١٢١٧/٣ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٤٣٧/١ ، المغني ٣٥٠/٢ ـ ٣٥١ ، التصريح ٢٠٢/١ .

و قول البحتري :

وَدِدْتُ و هل نفسُ امرءٍ بملومةٍ
إذ هي لم تُعط المنى في ودادها

و لا تدخل في الخبر الموجب ، و خالف في ذلك الأخفش و من تابعه ، و جعلوا منه قوله تعالى (جزاءُ سيئة بمثلها)[1] و قول الحماسي :

فلا تطع أبيت اللعن فيها
و منعُكها بشيء يستطاع

و هو نادر مقصور على السماع عند الجمهور ، و تأوّلوا البيتين على تعليق (بمثلها) باستقرار محذوف هو الخبر ، و (بشيء) بمنعها ، و المعنى : و منعكها بشيء ما يستطاع[2] .

العمل

٤ـ نصب المضارع بعد "حتى" :

ينتصب الفعل المضارع بـ "أن" المضمرة وجوباً بعد "حتى" ، و يكون النصب متعيّناً ـ عند سيبويه والأكثرين ـ إن سبقت بفعل غير موجب ؛ و هو المنفي و ما فيه الاستفهام و "قلما" المراد بها النفي ، نحو : ما سرت حتى أدخل المدينة ، و قلما سرت حتى أدخلها ، و أسرت حتى تدخل المدينة؟[3] .

قال سيبويه : " و تقول : قلما سرت حتى أدخلها ؛ إذا عنيت غير سير ، و كذلك : أقل ما سرت حتى أدخلها ، من قبل أنّ (قلما) نفي لقوله (كثرما) ، كما أن (ما سرت) نفي لقوله (سرت) ، ألا ترى أنه قبيح أن تقول : قلما سرت فأدخلها ، كما تقبح في (ما سرت) إذا أردت معنى (فإذا أنا أدخل) . و تقول : قلما سرت فأدخلها ، فتنصب بـ "الفاء" هاهنا كما تنصب في (ما) ، و لا يكون : كثرما سرت فأدخلها ؛ لأنه واجب"[4] .

و إنما لم يجز الرفع لأنه على معنى السببية للأول في الثاني ، و الأول منفي لم يقع ، فلا يكون نفي السبب موجباً لوجود مسبّبه[5] .

قال أبو علي : " و إنما لم يجز الرفع في الفعل بعد "حتى" إذا نفيت الفعل الذي قبل "حتى" ؛ لأن الفعل الذي بعد "حتى" إذا رفع كان سببه الموجب له الفعل الذي قبله ، فإذا بقي الفعل الذي هو السبب لم يكن المتولد عنه ، فإذا رفع الفعل بعد "حتى" فهو للحال ، و من أجل ذلك ارتفع ، فإذا نفي السبب الكائن عنه لم يكن و لم يتولد ،

---

(١) ٢٧ / يونس .
(٢) انظر : الجنى ٥٥ ، المغني ١١٠/١ .
(٣) انظر : شرح الجمل ١٦٤/٢ ـ ١٦٥ ، الهمع ١١٥/٤ .
(٤) الكتاب ٢٢/٣ .
(٥) انظر : شرح التسهيل ٥٦/٤ ، الهمع ١١٥/٤ .

فاستحال أن يرتفع و هو معدوم على الحال ، فإذا لم يجز رفعه ؛ لأنه ليس في الحال لنفي السبب صار "حتى" بمعنى "إلى" في أنه غاية ، و انتصب الفعل بعده على إضمار "أن" "[1].

و خالف في ذلك الأخفش ، فجوّز الرفع على أنّ أصل الكلام موجب ، و هو : سرت حتى أدخلُ المدينة ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره ، فنفت أن يكون سير كان عند دخول ، فكأنك قلت : ما وقع السير الذي كان سبباً لدخول المدينة[2].

و جمع ابن عصفور بين الرأيين فقال : "و زعم الأخفش أن الرفع جائز ، لا على أن يكون عدم السير سبباً للدخول ، هذا ما لا يقوله أحد ، وإنما يكون على نفي معنى السير و الدخول ، فيكون أبداً واجباً ... و ينبغي ألا يعد هذا خلافاً بين الأخفش وسيبويه ؛ لأن سيبويه رحمه الله إنما منع الرفع بتقدير أن السير يكون عدمه سبباً للدخول ، و لم يتكلم في هذا ، فذا أولى أن يلتمس لهما"[3].

واتفقوا على أن الرفع في ذلك غير مسموع، و إنما أجازه الأخفش و من تبعه قياساً[4].

الحذف

٥- حذف عامل الفاعل :

يحذف عامل الفاعل جوازاً إن فهم المعنى لوجود قرينة دالة على تعيين المحذوف ، و من ذلك و قوعه في جواب النفي و الاستفهام[5] ؛ سواء أكان محققاً أم مقدراً[6] ، وذلك مثل : زيدٌ ، جواباً لمن قال : ما قام أحد ، أو من قام؟[7].

و عليه قول الشاعر في النفي :

تجلدت حتى قيل لم يَعرُ قلبَه ... من الوجد شيءٌ قلت بل أعظمُ الوجد

أي : عراه أعظم الوجد[8].

و في المحقق من الاستفهام :

ألا هل أتى أمَّ الحويرث مُرْسَلي ... نعم خالدٌ إن لم تَعُقه العوائق

أي : نعم أتاها خالد[9].

---

(١) التعليقة ١٤١/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١٦٥/٢ ، شرح التسهيل ٥٦/٤ ، الهمع ١١٥/٤ .

(٣) شرح الجمل ١٦٥/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٥٦/٤ ، الهمع ١١٥/٤ .

(٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٧٤/١ ، شرح الكافية الشافية ٥٩٢/٢ ، الفوائد الضيائية ٢٦٠/١ ، الارتشاف ١٣٢٣/٣ ، توضيح المقاصد ٨/٢ ، المساعد ٣٩٤/١ ، الهمع ٢٥٨/٢ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ٥٩٢/٢ ، الفوائد الضيائية ٢٦٠/١ ، الهمع ٢٥٨/٢ .

(٧) انظر : الهمع ٢٥٨/٢ .

(٨) انظر : المساعد ٣٩٥/١ .

(٩) انظر : المساعد ٣٩٥/١ .

و في المقدّر :

لُبيك يزيدُ ضارعٌ لخصومة و مختبط مما تُطيح الطوائح

التقدير : من يبكيه؟[1] .

تسويغ الموقع

٦- جواز الابتداء بالنكرة:

أصل المبتدأ أن يكون معرفة[2] ، و في هذا يقول سيبويه : "و اعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة و معرفة فالذي تشغل به كان المعرفة ؛ لأنه حدّ الكلام ... و هما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت : عبد الله منطلق ، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر"[3] .

و علة ذلك أنّ تنكيره يخلّ بالمعنى المراد ، و هو الإفهام ، و لذا لم يجز . يقول ابن السراج في ذلك " و إنما امتنع الابتداء بالنكرة المحضة ؛ لأنه لا فائدة فيه ، و ما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به"[4] .

و لا يأتي المبتدأ نكرة أبداً إلا بمسوّغ ، و قد تفاوتت عدة المسوّغات عند النحويين ؛ فمنها الوصف ، خُلف الموصوف ، كونه عاملاً ، و هذا يدخل فيه المضاف ، أو معطوفاً على معرفة ، أو معطوفاً عليه ما فيه مسوّغ ، أو مفصّلاً ، أو عاماً ، أو تعجّباً ، أو ولي استفهاماً أو نفياً ، أو لولا ، أو واو الحال ، أو فاء الجزاء ، أو ظرفاً مختصاً ، أو حالاً مختصاً ، أو كان دعاءً ، أو جواباً ، أو واجب التصدير كالاستفهام والشرط و كم الخبرية ، أو مصغّراً ، أو محصوراً ، أو مثبتاً و معناه الحصر ، أو في معنى الفعل على مذهب الأخفش ، أو كونها لا تزاد بعينها – على ما زاد ابن عصفور – و هو راجع إلى العموم ، أو تقدّم جملة مشتملة على فائدة تكون خبراً عن النكرة – على ما زاد ابن مالك –[5] .

قال ابن السراج : " و حق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة ، فأمّا المعرفة فنحو قولك : عبد الله أخوك ، و زيد قائم ، و أما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك : رجلٌ من تميم جاءني ، و خير منك لقيني"[6] .

و ما نحن بصدده هو أن تكون النكرة واجبة التصدر استفهاماً ، نحو : من عندك؟ أو تكون جواباً له نحو رجل ، جواباً لمن قال : من عندك[7] ، أو واقعة في سياق النفي

(١) انظر : الفوائد الضيائية ٢٦٠/١ .
(٢) انظر : التخمير ٢٥٧/١ .
(٣) الكتاب ٤٧/١ .
(٤) الأصول ٥٩/١ .
(٥) انظر : الارتشاف ١١٠٠/٣ – ١١٠٢ .
(٦) الأصول ٥٩/١ .
(٧) انظر : كشف المشكل ٣١٤/١ ، شرح التسهيل ٢٩٥/١ .

أو الاستفهام بأيّ حرف كان نحو : أرجل عندك ، و ما رجل في الدار[1] ، قال ابن السراج : " و لا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلاّ في النفي خاصة ، فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها ، كقولك : ما أحد في الدار ، و ما في البيت رجل ، و نحو ذلك ، في لغة بني تميم خاصة ، و ما أحد حاضر..."[2].

و تفسير ذلك أنّ الاسم مبتدأ في الصورة فاعل في المعنى ، و ذلك أن حروف النفي ربّما تُنزّل تنزيل الفعل ، كما في بيت السُّقط :

و ما الفصحاء الصّيدُ و البدوُ دارها

بأفصحَ قولاً من إمانِكمُ الوُكّع

إذ العامل في الجار هو "ما"[3].

و قد يفسّر بأنّ النكرة في سياق النفي تعمّ ، و إذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس ، فأشبهت المعرف بـ "ال" الاستغراقية[4].

ويلحق بذلك مجيء أسماء الأفعال الناسخة المنفية نكرة ، لوجود مسوّغ وهو دلالتها على النفي،ومن هنا اختصت "ليس" بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة كقول الشاعر:

كم قد رأيت و ليس شيء باقيا

من زائر طرُق الهوى و مَزُور[5]

و يشاركها في ذلك "كان" بعد نفي أو نهي ، و منه قول الشاعر :

إذا لم يكن أحد باقيا

فإنّ التأسي دواء الأسى[6]

العامل

٧- رفع الظرف و المجرور فاعلاً :

يقع الاسم المرفوع بعد الجار و المجرور و الظرف ، و هو معتمد على نفي أو استفهام ، أو موصوف ، أو موصول ، أو صاحب خبر أو حال ، تقول في النفي : ما في الدار أحد ، و منه قوله تعالى (ما لكم من إله غيره)[7] و في الاستفهام : أ في الدار أحد ، و قوله تعالى (أ في الله شك)[8] و غيرها[9].

---

(١) انظر : نتائج الفكر ٤٠٩ ، التخمير ٢٥٩/١ ، شرح التسهيل ٢٩٣/١ ، البسيط ٥٤١/١ ، الارتشاف ١١٠١/٣ .

(٢) الأصول ٥٩/١ .

(٣) انظر : التخمير ٢٥٩/١ .

(٤) انظر : نتائج الفكر ٤١٠ ، التصريح ١٦٨/١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٥٨/١ ، شفاء العليل ٣١٨/١ ، المساعد ٢٦٥/١ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣٥٩/١ ، شفاء العليل ٣١٩/١ ، المساعد ٢٦٥/١ .

(٧) ٥٩/ الأعراف .

(٨) ١٠/ إبراهيم .

(٩) انظر : شرح الجمل ٥٨/١ ، شرح ابن جماعة ٦٠ – ٦١ ، الارتشاف ١٣٢١/٣ ، اللمحة البدرية ٣٠٢/١ ، المغني ٤٤٣/٢ ، الهمع ١٣١/٥ .

و يكون المرفوع بعدهما فاعلاً – عند الأكثرين – و لا يجوز جعله مبتدأ مؤخّرا ؛ لأصالة عدم التقديم و التأخير ، و جعله قوم راجحاً ، مع إجازتهم الابتدائية ، و هو اختيار ابن مالك ، و عكسه آخرون فجعلوا الابتدائية هي الراجح ، و أوجبها السهيلي[1] .

و قد اختلف في عامل الرفع ؛ فمن قائل بأنّ متعلق الظرف و الجار و المجرور ، وهو الفعل المحذوف المقدّر بـ (استقر) و نحوه هو العامل ، و هو اختيار ابن مالك ؛ لأصالة الفعل في العمل[2] ، و من قائل بأن العمل لهما نيابة عن الفعل لقربهما منه باعتمادهما[3] .

فإن لم يعتمدا فالجمهور على أن المرفوع بعدهما مبتدأ مؤخّر لا يجوز غيره ، و يرى الأخفش و الكوفيون أنّ الوجهين جائزان ؛ لأنّ الاعتماد – عندهم – ليس بشرط[4] .

تعليق العمل

٨- تعليق عمل "ظنّ" و أخواتها :

ظنّ و أخواتها هي الأفعال الناصبة مفعولين أصلهما المبتدأ و الخبر ، نحو : ظننت زيدا شاخصا ، و لها ثلاثة أحكام ، الإعمال و هو الأصل ، و الإلغاء و هو إبطال العمل لفظاً و محلاً على سبيل الجواز لضعف العامل بتوسطه ، و التعليق و هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب[5] .

و لا يكون الثالث و هو التعليق إلا بمجيء ما له صدر الكلام بعده ؛ بينه و بين المبتدأ و الخبر ؛ و ذلك أنّ حروف الصدر لا يعمل ما قبلها فيما بعدها[6] .

و من ذلك مجيء الاستفهام ، سواء كان المبتدأ مضمّنا معناه ، أو مضافا إلى ما ضمّنه ، أو ولي بعض أدواته[7] ، نحو : علمت أيهم قائم ، و منه قوله تعالى (لنعلم أيّ الحزبين أحصى)[8] .

قال سيبويه : " و لو لم تستفهم و لم تدخل "لام الابتداء" لأعملت (علمت) كما تعمل (عرفت) و (رأيت)"[9]

---

(١) انظر : اللمحة البدرية ٣٠٢/١ – ٣٠٣ ، المغني ٤٤٣/٢ ، الهمع ١٣١/٥ .

(٢) انظر : المغني ٤٤٣/٢ ، الهمع ١٣١/٥ ، و هذا مخالف لنصه في شرح العمدة ١٨٢/١ " فالفاعل يرتفع بهذه ، و إن لم يكن أفعالا ؛ لأنّ في كل واحد منها معنى الفعل الذي يقتضي الفاعلية"

(٣) انظر : الرضي ١٨٦/١ ، المغني ٤٤٣/٢ – ٤٤٤ ، الهمع ١٣١/٥ .

(٤) انظر : شرح الجمل ١٥٨/١ ، الارتشاف ١٣٢١/٣ ، المغني ٤٤٤/٢ ، الهمع ١٣١/٥ – ١٣٢ .

(٥) انظر : شرح الجزولية ٦٩٩/٢ ، العمدة ١٦١/١ ، شرح التسهيل ٨٨/٢ ، التصريح ٢٥٤/١ .

(٦) انظر : البسيط ٤٣٥/١ ، التصريح ١٥٤/١ .

(٧) انظر : الأصول ١٨٢/١ ، المقتصد ٤٩٩/١ ، شرح الجزولية ٦٩٩/٢ ، شرح الجمل ٣٢٢/١ ، العمدة ١٦١/١ ، الارتشاف ٢١١٤/٤ ، الهمع ٢٣٢/٢ – ٢٣٣ ، التصريح ٢٥٤/١ .

(٨) ١٢/ الكهف .

(٩) الكتاب ٢٣٧/١ .

و منه "لام الابتداء" نحو : ظننت لزيد شاخص[1] ، أو "إنّ" و في خبرها "اللام" نحو : علمت إنّ زيداً لقائم ، أو ناف له الصدر ، كـ "ما" النافية[2] ، و منه (لقد علمت ما هؤلاء ينطقون)[3] ، و "إن" النافية[4] ، كقوله تعالى (و تظنون إن لبثتم إلا قليلاً)[5] .

و ذكر ابن السراج و ابن النحاس "لا" كذلك من المعلقات ، نحو : أظنّ لا يقوم زيدٌ[6] ، و ذكر ابن مالك "لام القسم"[7] ، كقول لبيد بن ربيعة :

و لقد علمت لتأتينّ منيّتي إنّ المنايا لا تطيش سهامها

وردّ الأخيرين أبو حيّان زاعماً عدم ذكر أصحابهم لهما[8] ، و نصّ ابن عقيل على أنّ المغاربة لم يعدّوا "لا" في المعلقات[9] ، وزاد ابن مالك : "لو"[10] ، و أبو علي "لعلّ" و وافقه أبو حيان[11] ، و استشهدوا بقوله تعالى (و ما يدريك لعلّ الساعة تكون قريبا)[12] .

و قد اختلف في الأفعال التي تُعلق من أفعال القلوب ، فقيل كلها ، سواء كانت بمعنى العلم أم الظنّ ، و ذهب ابن كيسان و ثعلب و حكي عن المبرد : أنه في التي بمعنى العلم فحسب ، و قيل : هو رأي سيبويه ، و ذهب بعضهم إلى أنه حسنٌ في العلم قبيحٌ في غيره[13] .

---

(١) انظر : شرح الجزولية ٦٩٩/٢ ، العمدة ١٦١/١ ، البسيط ٤٣٥/١ ، الارتشاف ٢١١٤/٤، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٣/٢ .

(٢) انظر : شرح الجزولية ٦٩٩/٢ ، العمدة ١٦١/١ ـ ١٦٢ ، البسيط ٤٣٥/١ ، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٣/٢ .

(٣) ٦٥/ الأنبياء .

(٤) انظر : العمدة ١٦١/١ ـ ١٦٢ ، الارتشاف ٢١١٤/٤ ، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٣/٢ .

(٥) ٥٢/ الاسراء .

(٦) انظر : الأصول ١٨٢/١ ، الارتشاف ٢١١٤/٤ ، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٢/٢ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٨٨/٢ ، الارتشاف ٢١١٤/٤ ، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٣/٢ .

(٨) انظر : الارتشاف ٢١١٤/٤ .

(٩) انظر : المساعد ٣٦٨/١ .

(١٠) انظر : شرح التسهيل ٨٩/٢ ، الارتشاف ٢١١٥/٤ ، الهمع ٢٣٤/٢ .

(١١) انظر : الارتشاف ٢١١٦/٤ ، الهمع ٢٣٤/٢ .

(١٢) ٦٣/ الأحزاب .

(١٣) انظر : الارتشاف ٢١١٤/٤ ، الهمع ٢٣٣/٢ ، ٢٣٤

المبحث الثالث

النهي

و النهي كنظيره الاستفهام شبهاً بالنفي ، بل يزيد اتفاقاً معه في حرفية أدواته ، و لذا يلتقيان في جملة من الأحكام المرتبطة بتركيب يقع فى سياقهما .
فتارة يأتيان لتسويغ عمل ؛ و ذلك في عددٍ من الأفعال الناسخة التي يرتبط عملها بورودها في سياقهما ، وتارة لتحقيق معنى ؛ و ذلك في "لكن" التي تتعلق عطفيتها بتقدمهما ، و كذا في "بل" إذ يخصانها بمعنىً لولاهما لتغيّر ، و كذا في "أو" حين دلالتها على الإضراب ، و كذا في "لا" بوجه مختلف ، إذ يكون عدمهما شرطاً لعطفيتها ، وأخرى لمنع حكم معيّن ؛ و ذلك في جملة الحال ، التي يمتنع – بوجود حرف النفي معها – عدّها حالاً .
و إليكم المسائل محللة .

تسويغ عمل

عمل بعض أفعال النواسخ :

و هي بضعة أفعال معدودة في النواسخ ، لا تعمل في الجملة الاسمية إلا إذا سبقت بناف أو ناه ، و هذا شرط في كونها نواقص[1] . و هي : زال ، و انفك ، و برح ، و فتئ[2] .
و الحق بهذه الأربعة وَنَى ، و رَامَ[3] .
و قال ابن السكيت : "ما زلت أفعله ، و ما فتئت أفعله ، و ما برحت أفعله ، و ما فصْت ، كما تقول : ما برحت . و لا يتكلم بهنّ إلا بالجحد"[4] .
و يسبقها من الحروف ما يدلّ على النفي – لفظاً أو تقديراً – أيّاً كان نوعه . فمن الحروف "ما" و أخواتها ، و من الأفعال "ليس" ، و من الأسماء "غير" ، و من الأفعال العارضة لمعنى النفي "قلما" ، و من الأفعال الدالة على النفي "أبيت"[5] .
و من شواهده في الحرف قوله تعالى : (ولا يزالون مختلفين)[6] و (لن نبرح عليه عاكفين)[7] وقول ذي الرمة :

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلا و لا زال منهلاً بجرعائك القطر

(١) انظر : التوطئة ٢٢٧ ، شرح التسهيل ٣٣٣/١ ، العمدة ١٩٥/١ – ١٩٦ ، البسيط ٦٧١/٢ ، الارتشاف ١١٦٠/٣ .
(٢) انظر : التبصرة ١٨٩/١ ، شرح التسهيل ٣٣٣/١ ، البسيط ٦٧١/٢ ، الارتشاف ١١٦٠/٣ ، التصريح ١٨٤/١ .
(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٣٣/١ ، الارتشاف ١١٦٢/٣ ، المساعد ٢٥٤/١ .
(٤) الإصلاح ٣٨٨ .
(٥) انظر : العمدة ١٩٥/١ – ١٩٦ ، الارتشاف ١١٦٠/٣ .
(٦) ١١٨ / هود .
(٧) ٩١/ طه .

و في الفعل قول حسين بن مطير :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً أحبك حتى يغمضَ العينَ مغمضُ

و في الاسم :

عسير توقيتك الهوى غير بارح معلل نفس باختلاسة ناظر

و في العارض للنفي :

قلما يبرح المضيع هواه و جلا ذا كآبة و غرام

و من شواهده في "وَنَى" :

لا يني الحبُّ شيمة الحب ما دا م فلا تحسبنه ذا ارعواء

و في "رام" :

إذا رُمت ممن لا يريم متيماً سُلوًا فقد أبعدت في رومك المرمى[1]

و لا يشترط في النافي أن يكون متصلاً بها اتصالاً مباشراً ، فقد يوجد منفصلاً[2] ، ومنه قول الشاعر :

ما خلتُني زلتُ بعدكم ضَمِنًا أشكو إليكم حُمُوَّةَ الألم

و قول ابن هرمة :

و لا أراها تزال ظالمةً تُحْدِثُ لي قُرْحةً و تنكؤُها

و لزوم ذكر النافي أمر غالب ، إذ قد يحذف[3] ، و حذف "لا" مقيس في مضارع جواب القسم[4] ، كقوله تعالى (تالله تفتأ تذكر يوسف)[5] .

و كقول امرئ القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعداً و لو قطعوا رأسي لديك و أوصالي

و قول امرأة سالم بن قحطان :

* تزال حبالٌ مُبْرَمَات أعِدُّها *

و يكون حذف "لا" شاذاً في ماضي جواب القسم[6] .

و قد يحذف في الشعر مقدّراً للعلم به[7] ، كقول خليفة بن براز :

تنفك تسمع ما حييـ ـت بهالك حتى تكونه

و قول مالك بن خالد الهذلي :

و يبرح منّا سَلْفعٌ متكبّر صبور على الضرّاء و الغزو هارن

و بدخول حرف النفي على هذه الأفعال يكون توافق في المعنى و أخواتها النواسخ ، إذ تجتمع كلها في الدلالة على الإثبات ، إذ الفعل وحده "زال" "انفك" "برح" "فتئ" دالّ

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٣٤/١ .
(٢) انظر : شرح التسهيل ٣٣٥/١ .
(٣) انظر : التخمير ٢٩٦/٣ ، العمدة ١٩٦/١ ، الارتشاف ١١٦٠/٣ .
(٤) انظر : العمدة ١٩٨/١ ، الارتشاف ١١٦٠/٣ .
(٥) ٨٥/ يوسف .
(٦) انظر : الارتشاف ١١٦٠/٣ .
(٧) انظر : العمدة ١٩٨/١ .

على النفي ، فإذا سبق بنافٍ تحوّل إلى الإيجاب ؛ لأنّ نفي النفي إثبات ، و لذا لا تعدّ هذه الأفعال نافية و إن سبقت بنفي صريح ، و لذا لا يجوز أن يدخل على خبرها "إلاّ" لانعدام النفي[1] .

تحقيق معنى

العطف بـ "لكن" :

"لكن" إذا وقع بعدها المفرد كانت أحد حروف العطف[2] ، عند الجمهور[3] ، و هي ممّا يشرك بين الاسمين أو الفعلين في اللفظ لا غير[4] .

و خالف في ذلك يونس ، فزعم أنّها لا تكون عطفاً ، و يؤول ما بعدها على تقدير فعل ، و هي بمثابة "إنّ" و "أنّ" إذا خففتا ، فلم يخرجا عن أصلهما ، فكذلك هي لا يخرجها التخفيف عمّا كانت عليه[5] .

و معناها الاستدراك[6] ، و لا تقع إلا بعد نفي أو نهي[7] ، فتوجب بها بعدهما ، تقول : ما جاءني زيدٌ لكن عمرو ، و ما رأيت رجلاً لكن امرأة ، و لا تضرب زيداً لكن عمراً ، فهي تحقيق ، و عطف حال على حال تخالفها ، و المعطوف بها محكوم له بالثبوت[8] .

و لا تقع في الإيجاب عند البصريين ، و أجاز ذلك الكوفيون[9] ، حملاً على "بل" بجامع المعنى ، و ليس بمسموع[10] ، فلا تقول : مررت بزيد لكن عمرو ، و لا يسوغ ذلك إلا لترك قصة إلى قصة تامّة[11] ، فلا يقتصر على اسم واحد بعدها ، بل تذكر جملة مضادة لما قبلها[12] .

يقول سيبويه : " "لكن" لا يتدارك بها بعد إيجاب ، و لكنها يُثبت بها بعد النفي"[13] .

تحقيق معنى

العطف بـ "لا" :

"لا" إحدى حروف العطف ، غير أنّها ممّا يشرك في الإعراب دون المعنى[14] ،

---

(١) انظر : التبصرة ١٨٩/١ ، البسيط ٦٧١/٢ .
(٢) انظر : الأصول ٢٢٩/١ ، ٢٤٤ ، العمدة ٦٣٢/٢ ، الارتشاف ١٩٧٥/٤ .
(٣) و اختلفوا في عطفيتها ؛ فمن قائل بأنها لا تحتاج لـ "الواو" ، و آخر على العكس من لزومها لها زائدة ، وآخر بالخيار في الإثبات و الحذف ، و غيرهم يرى عطفها للجمل و "الواو" هي العاطفة (الارتشاف ١٩٧٥/٤ ، المغني ٢٩٢/١) .
(٤) انظر : الرصف ٣٤٥ .
(٥) انظر : الشعر ٧٣/١ ، التحفة الوفية ٢٦٠ ، الارتشاف ١٩٧٥/٤ .
(٦) انظر : المقتضب ١٢/١ ، الأصول ٢٢٩/١ ، ٥٧/٢ ، حروف المعاني ١٥ .
(٧) انظر : المقتضب ١٢/١ ، الأصول ٢٢٩/١ ، ٢٤٤ ، ٥٧/٢ ، ٢١٨ ، التوطئة ١٩٧ .
(٨) انظر : الجنى ٥٩٠ .
(٩) انظر : الإنصاف (م ٦٨) ٤٨٤/٢ ـ ٤٨٨ ، الجنى ٥٩٠ ـ ٥٩١ ، المغني ٢٩٢/١ .
(١٠) انظر : المغني ٢٩٢/١ .
(١١) انظر : المقتضب ١٢/١ .
(١٢) انظر : حروف المعاني ١٥ـ ١٦ ، ٣٣ ، التبصرة ١٣٦/١ ، الإنصاف ٤٨٤/٢ .
(١٣) الكتاب ٤٣٥/١ .
(١٤) انظر : الجنى ٢٩٤

و لا تعطف إلا المفرد ، أو ما قام مقامه من الجمل ذوات المحل الإعرابي[1] ، و يتعيّن و قوعها بعد الموجب و الأمر و النداء[2] ، و معناها إخراج الثاني ممّا دخل فيه الأوّل ، كقولك : جاءني زيد لا عمرو ، فهي تنفي عند الثاني ما وجب للأول مؤكدة ما ثبت له[3]، و لذا امتنع و قوعها بعد المنفي و المنهي ، فلا يسبقانها عاطفة أبدا[4] ، لئلا يفسد معناها[5] ، لا تقول : ما ضربت الزيدين لا العمرين ، فعدم تقدم النفي و النهي شرط للعطف بها ، و لو تقدماها لزال هذا المعنى.

تحقيق معنى

٤- دلالة "أو" على الإضراب :

"أو" حرف من حروف العطف ، يدلّ على معاني مختلفة ؛ منها التخيير و الإباحة والشك و الإبهام و التفصيل و غيرها .

و في دلالتها على الإضراب كـ "بل" خلاف :

يرى الكوفيون أنها تدلّ على الإضراب مطلقا ، و احتجوا بقوله تعالى : (و أرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون)[6] و قراءة أبي السمّال : (أوْ كلما عاهدوا عهدا)[7] ، و قول جرير :

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم ... لم أحص عدّتهم إلاّ بعدّاد

كانوا ثمانين و ازدادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

يقول الفراء في تفسير (أو يزيدون) : " "أو" هاهنا في معنى "بل" ، كذلك جاء في التفسير مع صحته في العربية"[8] .

و تبعهم أبو علي و ابن برهان[9] ، و قال ابن جنّي : " و "أو" هذه التي بمعنى "أم" المنقطعة ، و كلتاهما بمعنى "بل" ، موجودة في الكلام كثيرا"[10] .

و يرى البصريون أنها لا تأتي للإضراب ، و تأوّلوا ما ورد من الشواهد[11] .

و خص ذلك سيبويه بوقوعها بعد نفي أو نهي ، مع اشتراط إعادة العامل ، نحو : ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو ، و لا يقم زيد أو لا يقم عمرو[12] .

---

(١) انظر : الارتشاف ١٩٩٧/٤ .

(٢) انظر : نتائج الفكر ٢٥٨ ، المتبع ٤٣١/٢ ، التوطئة ١٩٧ ، التحبير ٨٣/٤ ، شرح الجمل ٢٣٩/١ ، العمدة ٦٣٣/٢ ، البسيط ٣٣٨/١ ، الجنى ٢٩٤ .

(٣) انظر : التبصرة ١٣٧/١ ، البسيط ٣٣٨/١ .

(٤) انظر : المقتصد ٩٤٦/٢ ، نتائج الفكر ٢٥٨ ، الرصف ٣٣٠ ، الارتشاف ١٩٩٧/٤ ، الجنى ٢٩٤ .

(٥) انظر : الرصف ٣٣٠ .

(٦) ١٤٧/ الصافات ، و يرى البصريون أنّ "أو" فيها للإبهام أو التخيير ، أو الشك بالنسبة للرائي (المقتضب ٣٠٤/٣ ، الإنصاف ٤٨١/٢ ، المغني ٦٤/١) .

(٧) ١٠٠/ البقرة ، و انظر : المحتسب ٩٩/١ .

(٨) معاني القرآن ٣٩٣/٢ .

(٩) انظر : شرح اللمع ٢٤٧/١ ، العمدة ٦٢٥/٢ ، الارتشاف ١٩٩٠/٤ .

(١٠) المحتسب ٩٩/١ .

(١١) انظر المسألة في : الإنصاف (م ٦٧) ٤٧٨/٢ – ٤٨٤ ، الارتشاف ١٩٩٠/٤ ، المغني ٦٤/١ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٩٩٠/٤ ، المغني ٦٤/١ ، الهمع ٢٤٨/٥ .

قال سيبويه : " ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت : لست بشرا أو لست عمرا ، أو : ما أنت ببشر أو ما أنت بعمرو ، لم يجيء إلا على معنى : لا بل ما أنت بعمرو ، و لا بل لست بشرا"[1] .

تحقيق معنى

٥- "بل" مقرّرة ما قبلها على حاله جاعلة ضده لما بعدها:

"بل" حرف عطف إذا وليها مفرد ، يقع مشركاً ما بعده مع ما قبله لفظاً دون المعنى[2] .

و تسبق بإيجاب أو غيره ، فإن كان الأوّل وقع الإضراب عن السابق حتى صار بمنزلة ما لم يذكر ، و الإيجاب للثاني بنقل حكم ما قبلها له[3] .

و إن كان الثاني فسبقت بنفي أو نهي ، نحو : ما قام زيد بل عمرو ، و لا تعص من أطاعك بل من عصاك ، و لا تضرب زيداً بل عمراً ، صارت لتقرير حكم الأوّل و جعل ضدّه لما بعدها ، كما في "لكن" ، وعلى هذا أكثر النحويين[4] .

و هو مذهب سيبويه[5] ؛ قال : " ما مررت برجل بل حمار ، و ما مررت برجل و لكن حمار ، أبدلت الأول و جعلته مكانه"[6] .

و أجاز المبرد مع هذا الوجه أن تكون ناقلة معنى النفي و النهي إلى ما بعدها كما في الواجب[7] على تقدير : بل ما قام ، و بل لا تضرب ، و تبعه قوم[8] .

وردّه ابن مالك لمخالفته استعمال العرب[9] ، و قال : لو قصد نقل حكم النفي لما بعدها لقرن بـ "لا" أو بـ "لم" كقوله تعالى (أم يقولون تقوّله بل لا يؤمنون)[10] (بل لم تكونوا مؤمنين)[11] ... [12] .

و قال ابن عصفور : " و الصحيح أنّ الذي ذهب إليه سيبويه قد اتفقا معاً على جوازه ، وعلى أنّه كلام العرب ، و ما انفرد به لا يحفظ له ما بدلّ عليه"[13] .

---

(١) الكتاب ١٨٨/٣ .
(٢) انظر : الرصف ٢٣٠ ـ ٢٣١ .
(٣) انظر : التبصرة ١٣٦/١ ، البسيط ٣٤١/١ ، المغني ١١٢/١ ، الهمع ٢٥٥/٥ .
(٤) انظر : العمدة ٦٣٠/٢ ، البسيط ٣٤١/١ ، الجنى ٢٣٦ ، المعني ١١٢/١ .
(٥) انظر : شرح الجمل ٢٣٩/١ .
(٦) الكتاب ٤٣٩/١ .
(٧) انظر : المقتضب ١٢/١ ، البسيط ٣١٢/١ ، الرصف ٢٣١ ، الجنى ٢٣٦ .
(٨) منهم الصيمري في التبصرة ١٣٦/١ .
(٩) انظر : شرح التسهيل ٣٦٨/٣ .
(١٠) ٣٣/ الطور.
(١١) ٢٩/ الصافات .
(١٢) انظر : العمدة ٦٣٢/٢ .
(١٣) شرح الجمل ٢٣٩/١ .

منع حكم

امتناع وقوع جملة الحال :

الأصل في الحال أن يقع جملة خبرية ، و هو شرط فيها[1] ، و يمتنع الحال في الطلبية ، خلافاً للفراء في تجويزه الأمر و نحو ، مثل : تركت عبد الله قم إليه ، وتركته غفر الله له ، و خلافاً لغيره في تجويز جملة النهي احتجاجاً بقول أحد المولدين :

اطلب و لا تضجر من مطلب فآفة الطالب أن يضجرا

و غيرهما يتأوّل ذلك ؛ بتقدير مقول فيه في الأمر ، و على أن "الواو" عاطفة في الشاهد .

و كذلك يمتنع في المفتتحة بدليل استقبال ، كالمصدرة بفعل مقرون بحرف التنفيس ، أو المسبوق بحرف النفي "لن" ، فلا يقال : امرر بزيد لن يقوم ؛ و ذلك لتناقض دلالة الحال والاستقبال[2] .

(1) انظر : الرضي ٤٠/٢ ، الارتشاف ١٦٠٢/٣ ، المساعد ٤٣/٢ ، الهمع ٤٢/٤ .

(2) انظر : شرح التسهيل ٣٥٩/٢ ، الرضى ٤٣/٢ ، الارتشاف ١٦٠٢/٣ ، المساعد ٤٣/٢ ، الهمع ٤٢/٤ .

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق وتعليق : د. مصطفى النماس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م ، دار المدني ، جدة .
- الأزهية في علم الحروف / لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ) ، تحقيق: عبد المعين الملوحي ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- أسرار العربية / لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧م ، مطبعة الترقي بدمشق .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء / لأحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت ٦٨٢هـ) تحقيق : د. طه محسن ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م ، مطبعة الإرشاد ، بغداد، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية - العراق .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل / لعبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، تحقيق و تعليق : د. حمزة النشرتي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، الناشر: دار المريخ ، الرياض .
- إصلاح المنطق / لأبي يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت (ت ٢٤٤هـ) ، شرح وتحقيق : أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف .
- الأصول في النحو / لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : د. الفتلي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- أمالي ابن الشجري / لهبة الله بن محمد بن حمزة الحسني (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق و دراسة : د. محمود الطناحي ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيلي (ت ٦٨٨ هـ) ، تحقيق ودراسة : د. عياد بن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان.
- التبصرة والتذكرة/ لأبي محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصيمري (ق ٤هـ) ، تحقيق : د. فتحي أحمد علي الدين ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، دار الفكر - دمشق ، منشورات جامعة أم القرى بمكة.

- التحفة الوفية بمعاني حروف العربية / لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم محمد الصفاقسي (ت ٧٤٢هـ) ، دراسة وتحقيق : د. صالح العايد ، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد التاسع عشر ، جمادى الأولى ١٤١٨هـ - سبتمبر ١٩٩٧ .
- التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب/ لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
- التصريح بمضمون التوضيح / للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، دار الفكر .
- توضيح المقاصد و المسالك شرح ألفية ابن مالك / لبدر الدين أبي علي حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الثانية ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية .
- التوطئة / لأبي علي عمر الشلوبين (ت ٦٤٣هـ) ، دراسة وتحقيق : د. يوسف المطوع ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، مطابع سجل العرب .
- الجنى الداني في حروف المعاني / لبدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٥هـ) ، دار إحياء الكتب العربية .
- حروف المعاني / لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق : د. علي الحمد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، دار الأمل ، إربد.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني / لأبي جعفر أحمد المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، دار القلم ، دمشق .
- السبعة في القراءات / لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعرف ، القاهرة.
- سنن ابن ماجة / للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ) = ضمن موسوعة السنة ، الكتب الستة و شروحها ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٨٢م ، دار الدعوة - دار سحنون .
- شرح ألفية ابن مالك / لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ، حققه : د. عبد الحميد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .

- شرح التسهيل / لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩١م ، مطبعة هجر .
- شرح جمل الزجاجي/ لعلي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، ١٤١٠هـ ، مطابع مؤسسة دار الكتب ، جامعة الموصل .
- شرح الرضي على الكافية / لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) طبعة جديدة مصححة ، من عمل : يوسف بن عمر ، منشورات جامعة قار ، تونس .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عدنان الدوري ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، مطبعة العاني ، بغداد .
- شرح الكافية / لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) ، حققه وقدم له وعلق عليه : د. محمد عبد المجيد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، مطبعة دار البيان بمصر .
- شرح الكافية الشافية / لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت ٦٧٢هـ) حققه وقدم له : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، دار المأمون للتراث ، منشورات جامعة أم القرى ، مكة.
- شرح اللمحة البدرية / لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د. صلاح روابي ، الطبعة الثانية ، دار مرجان للطباعة .
- شرح اللمع / لأبي القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ) ، حققه : د. فائز فارس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، المجلس الوطني، الكويت .
- شرح المفصل / لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير / للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين (ت ٦٥٤هـ) درسه وحققه: د. تركي بن سهو العتيبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الناشر : مكتبة الرشد – الرياض.
- الشعر = شرح الأبيات المشكلة الإعراب / لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح : د. محمود الطناحي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، مطبعة المدني – المؤسسة السعودية بمصر ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠هـ) ، دراسة وتحقيق : د. عبد الله البركاتي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ ، المكتبة الفيصلية ، مكة .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة / لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د. حسن الشاعر ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، دار البشر ، عمان – الأردن .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب / لنور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ) ، دراسة وتحقيق : د. أسامة الرفاعي ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، وزارة الشئون الدينية و الأوقاف ، العراق .
- كتاب سيبويه / لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
- كشف المشكل في النحو / لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ) ، تحقيق: د. هادي مطر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، مطبعة الإرشاد ، بغداد .
- اللباب في علل البناء و الإعراب / لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : غازي طليمات ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، دار الفطر ن بيروت – دمشق .
- المتبع في شرح اللمع / لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، دراسة وتحقيق : د. عبد الحميد الزوّي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : علي النجدي و د. عبد الحليم النجار و د. عبد الفتاح شلبي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، دار سزكين .
- المحلى (وجوه النصب) / لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير (ت ٣١٧هـ) ، تحقيق : د. فائز فارس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، دار الأمل – الأردن .
- المساعد على تسهيل الفوائد / لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت ٧٣٩هـ) ، تحقيق وتعليق : د. محمد كامل بركات ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار الفكر بدمشق ، منشورات جامعة أم القرى بمكة .
- معاني القرآن / لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، عالم الكتب – بيروت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان .

- المقتصد في شرح الإيضاح / لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق .
- المقتضب / لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (رحمه الله) ، عالم الكتب ، بيروت .
- المنخول من تعليقات الأصول / لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، حققه : د. محمد حسن هيتو ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار الفكر ، دمشق .
- نتائج الفكر في النحو / لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الثانية ، دار الاعتصام .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان / لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق و دراسة : د. الفتلي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم و أ. عبد السلام هارون ، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .